

الحمد لله

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار: عدد 397

تاريخ القرار: 3 أفريل 2024

2024/04/05
الاستاذة
الجناب السيدة
84، شارع الجهة 03
الطابق الأول - مكتب
الهاتف / الفاكس
2050
اللائحة (5 - 1)
71.909.435

ق ر ا ر

أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 3 أفريل 2024، القرار ع397دد في مادة مراجعة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعية: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: حدائق البحيرة ضفاف البحيرة 2 تونس 1053.

من جهة

المدعى عليه: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني.

مقرها: عمارة أورنج شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور المركز العمراني الشمالي تونس 1003.

من جهة أخرى

موضوع الدعوى

حيث تعرض شركة "أوريدو تونس" بموجب مطلب المراجعة للقرار عدد 396 الصادر في مادة التدابير الوقائية بتاريخ 08 مارس 2024 أن القرار المذكور القاضي بإلزامها بالإيقاف الفوري لترويج العرض التجاري المتظلم منه "Ooredoo Forsa" وسحب جميع وسائله الإشهارية إلى حين البت في الأصل قد جاء في غير طريقه باعتباره أن "Ooredoo Forsa" ليس عرضا تجاريا كما زعمت شركة "أورنج تونس" التي تعمدت تحريف الوقائع لمغالطة الهيئة، وإنما هو مجرد عنوان rubrique موجود بتطبيق "My Ooredoo" تنضوي تحته جميع العروض الخاصة بكل حريف حسب نوع اشتراكه وبالتالي فإنه لا يمكن معاقبتها باعتبارها قد امتثلت لقواعد المنافسة النزيهة ولقرارات وقواعد الهيئة الوطنية للاتصالات بما كان يتجه معه رفض مطلب شركة "أورنج تونس" لانعدام الموضوع وانتهت إلى طلب الرجوع في قرار التدابير الوقائية عدد 396 المؤرخ في 08 مارس 2024 والتصريح مجددا برفض مطلب التدابير الوقائية المقدم من قبل خصيمتها.

ردّ المدعى عليها

حيث دفعت شركة "أورنج تونس" في جوابها المضمن بمراسلتها المؤرخة في 19 مارس 2024 بأن تكييف الوقائع من صلاحيات الهيئة وأن العبرة فيه ليست بالتسميات ولكن بالمكونات والخصائص التي وفرتها خصيمتها لحرفائها حيث أنها اتاحت لهم إمكانية تشكيل خصائص جديدة للعروض المتوفرة عبر تعديلها بإضافة امتيازات وهو ما يفضي إلى توفير عرض مكتمل الأركان لم يسبق عرضه على الهيئة للمصادقة عليه، كما أن الوسائط الإخبارية التي اعتمدها شركة "أوريدو تونس" في تسويق هذا العرض تمت صياغتها بطريقة واضحة ومتطابقة مع الخدمات التي تم توفيرها حيث رافقت عملية التسويق بإشهار جاء فيه " Bénéficiaire " d'offres sur mesure et personnalisées" ، ولاحظت من جهة أخرى أنه لو كانت المسألة لا تعدو ان تكون مجرد واجهة تتيح للحريف الولوج إلى عروض سابقة مثلما ادعت خصيمتها لما احتاجت لاعتماد الرمز الخاص بالبيانات التكميلية غير المنظمة "service data" ussd unstructured supplementary ، لمنح حرفائها إمكانية تعديل عروض وإضافة امتيازات عبر عدة خيارات متاحة تفضي في النهاية لإخراج العروض السابقة عن دائرة مصادقة الهيئة لتشكّل عروضاً جديدة لم يسبق عرضها للمصادقة، كما لاحظت ان شركة "أوريدو تونس" لم تدعن لقرار التدابير الوقائية المتظلم منه معتبرة في ذلك إمعاناً منها في الإضرار بمصالحها فضلاً عن كون مطلب المراجعة ليس له أثر تعليقي بما يستوجب معه إنذارها بضرورة الإذعان الفوري لنص القرار مستندة في إثبات ذلك على ثلاث محاضر معاينة محررة بواسطة عدل التنفيذ الأستاذ مراد بن الشيخ العربي بتاريخ 14 مارس 2024 ومضمنة تحت الأعداد 1980 ، 1982 و 1984 وانتهت لطلب رفض مطلب خصيمتها طالبة المراجعة .

الإجراءات

بعد الاطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون عدد 01 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 01 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الاطلاع على الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عدد 53 لسنة 2014 والأمر عدد 912 المؤرخ في 17 أوت 2017.

وبعد الاطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع54 عدد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها، المنقح والمتّم بالقرار عدد 09 الصادر في 12 أفريل 2017 والقرار عدد 17 الصادر في 20 ديسمبر 2017 والقرار عدد 05 الصادر في 17 اوت 2018 والقرار عدد 14 بتاريخ 2 نوفمبر 2022.

وبعد الاطلاع على مطلب المراجعة المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 13 مارس 2024، والمتضمن طلب الرجوع في قرار التدابير الوقتية عدد 396 المؤرخ في 08 مارس 2024 والتصريح مجددا برفض مطلب التدابير الوقتية المقدم من قبل خصيمتها.

وبعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن الهيئة الوطنية للاتصالات بتاريخ 18 مارس 2024 والتي وجّه بمقتضاها نسخة من مطلب المراجعة الى شركة "أورنج تونس" لتمكينها من تقديم ردودها.

وبعد الاطلاع على جواب شركة "أورنج تونس" على مطلب المراجعة والوارد على الهيئة بتاريخ 19 مارس 2024.

من حيث الشكل

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات، واتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل

حيث يهدف مطلب الحال إلى طلب الرجوع في القرار الصادر عن رئيس الهيئة في مادة التدابير الوقتية الصادر بتاريخ 08 مارس 2024 تحت عدد 396 والقاضي بإلزام شركة "أوريدو تونس" بالإيقاف الفوري لترويج العرض التجاري المتظلم منه "Ooredoo Forsa" وسحب جميع وسائطه الإشهارية إلى حين البت في الأصل.

وحيث أسست شركة "أوريدو تونس" مطلبها على أن تسمية "Ooredoo Forsa" لا تتعلق بعرض تجاري وإنما هو مجرد عنوان "rubrique" موجود بتطبيق "My Ooredoo" تنضوي تحته جميع العروض الخاصة بكل حريف حسب نوع اشتراكه مما يعفيها من المؤاخذة نظرا لامثالها لقواعد المنافسة النزهاء وقرارات وقواعد الهيئة الوطنية للاتصالات وهو ما كان يتجه معه رفض مطلب التدابير عدد 396 لانعدام الموضوع.

وحيث ولأن خول الفصل 73 من مجلة الإتصالات المنظم لمادة التدابير الوقتية للطرف الصادر ضده القرار الوقي حق طلب مراجعته فإن الاستجابة لطلبه تبقى مشروطة بتعزيز دعواه بما يكفي من الحجج والأدلة والأسانيد القانونية التي تبرر الرجوع فيه.

وحيث وبالتمحيص في مطلب الحال تبين أن العارضة اقتضت على الدفع بأن "فرصة" ليس عرضا تجاريا دون تقديم ما يؤيد دفعها ويدحض ما أنبني عليه القرار الأصلي من وقائع وأسانيد تتمثل خاصة في المعلقات والالفتات الأشهارية التي تمت معاينتها بموجب محاضر محررة بواسطة عدل تنفيذ والتي تظهر "فرصة" في صورة عرض تجاري موجه للعموم .

وحيث وعلى فرض مجارة الطالبة فيما ادعته من أن "فرصة" هي مجرد خانة موجودة بتطبيق " MyOoredoo " تنضوي تحته جميع العروض الخاصة بكل حريف حسب نوع اشتراكه فإنها لم تقدم ما يفيد أن ما يتم تسويقه في إطار تلك المجموعة من خيارات تم استيفاء الإجراءات والتراتب المنظمة للعروض التجارية لخدمات الاتصالات بالتفصيل بشأنه.

وحيث استبان مما سبق شرحه ان مطلب المراجعة المقدم من قبل شركة "أوريدو تونس" كان مجردا وخاليا من الأسانيد والمؤيدات التي يمكن أن تحمل الهيئة على مراجعة قرار التدابير الوقتية عدد 396 الامر الذي جعل مطلبها غير حري بالقبول وتعين رفضه.

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن محمد الطاهر ميساوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، رفض مطلب المراجعة.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

محمد الطاهر ميساوي

